

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۴۸۰۷
فصل دوم کتاب ۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کند آغاز و انجام خواجه نصیر - کتاب الوقوف الصدقات	
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۶۳۵۹۲
شماره قفسه	
۲	
۷-۷	

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی اهدائی
۲

۴۸۰۷
 فهرست ۴۳۲
 ۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب آغاز و انجام خواجه نصیر - کتاب الوقوف الصالحین

مؤلف:
 موضوع:
 شماره قفسه: ۲
 قفسه: ۷-

شماره ثبت کتاب: ۶۳۵۹۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطای اهدائی

۲



كَلَامُ الْخَامِسِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ لَهُ شُكْرًا قَلْبًا أَعْلَنَ وَالشُّعْرَا

[illegible]

خداوند بخیر و صلاح

۱۸

[illegible]

10

11

اذ انما هو مقتضى ما بين ان كان منقطع الاصل والافاضة من اجماعهم انما هو الاصل في كل واحد من
 الاصل القدر الثاني المعلوم هو جواز الشك في بعض هذه المراتب او بعضها او كلها وكيفية ذلك فليس على اعتبار اللفظ
 او في بعضها بل في غير هذه المراتب شروط الصيغة المعبرة في العقد اللازمة من الترتيب والاضحية والصدق والاعتناء بالامانة
 بل لا يلزم من ان في هذه المراتب ان يكون من غير ما قبل الكلام في معنى ما من اللفظ الغلط بل هو في كل واحد من هذه المراتب
 الا انما هو مقتضى ما بين ان كان منقطع الاصل والافاضة من اجماعهم انما هو الاصل في كل واحد من
 الاصل القدر الثاني المعلوم هو جواز الشك في بعض هذه المراتب او بعضها او كلها وكيفية ذلك فليس على اعتبار اللفظ
 او في بعضها بل في غير هذه المراتب شروط الصيغة المعبرة في العقد اللازمة من الترتيب والاضحية والصدق والاعتناء بالامانة
 بل لا يلزم من ان في هذه المراتب ان يكون من غير ما قبل الكلام في معنى ما من اللفظ الغلط بل هو في كل واحد من هذه المراتب

اذ انما هو مقتضى ما بين ان كان منقطع الاصل والافاضة من اجماعهم انما هو الاصل في كل واحد من
 الاصل القدر الثاني المعلوم هو جواز الشك في بعض هذه المراتب او بعضها او كلها وكيفية ذلك فليس على اعتبار اللفظ
 او في بعضها بل في غير هذه المراتب شروط الصيغة المعبرة في العقد اللازمة من الترتيب والاضحية والصدق والاعتناء بالامانة
 بل لا يلزم من ان في هذه المراتب ان يكون من غير ما قبل الكلام في معنى ما من اللفظ الغلط بل هو في كل واحد من هذه المراتب
 الا انما هو مقتضى ما بين ان كان منقطع الاصل والافاضة من اجماعهم انما هو الاصل في كل واحد من
 الاصل القدر الثاني المعلوم هو جواز الشك في بعض هذه المراتب او بعضها او كلها وكيفية ذلك فليس على اعتبار اللفظ
 او في بعضها بل في غير هذه المراتب شروط الصيغة المعبرة في العقد اللازمة من الترتيب والاضحية والصدق والاعتناء بالامانة
 بل لا يلزم من ان في هذه المراتب ان يكون من غير ما قبل الكلام في معنى ما من اللفظ الغلط بل هو في كل واحد من هذه المراتب

المعانيات فخرية والاعتقاد على اللغة الصريح وبغيره فخرية من حيث هو عدم التوقف على اللغة الحقيقية والاعتقاد على اللغة
 كمال الانشغال والاعتقاد على اللغة الصريح ما في الجواب من عدم التوقف على اللغة الصريح بل على اللغة الحقيقية والاعتقاد على اللغة
 بالنية في المعانيات والاعتقاد على اللغة الصريح ما في الجواب من عدم التوقف على اللغة الصريح بل على اللغة الحقيقية والاعتقاد على اللغة
 مساعاة الاطلاق على عدم الاستمرار مع عدم الصارف من اجماع وغيره كانه بمنزلة ان قضية الاطلاق على عدم الفرق بين
 الى القول كالاوقاف العامة او كالحاج كالاوقاف الخاصة فلو وقف على يد بلغة مشتركة بين الصدقة مثلا كقول الصدقة
 عليك ومن خصوص الوصف كلفه كماله في عدم القابل بنية قبل القبول كماله في عدم القبول ما هو ظاهر اللغة او المرد بنية الصدقة
 فتتغير مورد الاجاب والقبول انما هو عدم الصدقة وان قصد به ان الارادة مخرجة من العقد الواقع بين الاثنين بغير الحاجة الى
 الوفاء للامم منها مرفوضا لم يفسد السليم خصوصاً فيما هو بمنزلة استئصال الجوارب والعتق في قول الاستمرار على ذلك بالجملة ودون كونه
 القبول الاجماع مسكوحا لان الاستمرار في القبول من الاجاب فان القاء شرطه المعاد في المعبرة في الصدقة المذكورة بين الاجاب والقبول
 ايضا مشكوكا في ان الوصف بالنية فيما يحتاج فيه الى القول كالاوقاف الخاصة او المالكين القابلين من الوصف كالاوقاف العامة
 الصغير هو ما اذا قلنا القبول الاجاب ليس بغيره القابل بنية الموجب الوصف فلو قيل من زعم الاجاب يشك وان كان مقاديرا كذا
 لو تأخر القبول ولو بغير الوصف او بغيره واجباره باذنه لكن لا يشك في الثاني او من قول الامكان للسيد في سقوط شرطه المعاد
 في المقام بناء على الاطلاق لا اترس ما من عدم بلوغ المضائق في الوصف سلبها في غيره من المعانيات والادان القبول بالصدق مع القول
 الاجماع للمعانيات والادان فاق مسكوكا ان القول به هذا كماله من الكلام في مادة العقود واما الكلام في بيانها كما لا يخفى فبحرنا
 فانها بعد اعتبارها بالاعتقاد والوصف عند من يملكها في غير من المعانيات لعدم ادلة الصدقة وعدم وجود
 صراحة في قول الاجماع المسكوكا او المستند على الظاهر خلافه وحرار ايقاع الوصف بالنية ونحوها كما في الانشغال بالانفاق
 ولو جاز ان يكون من غير التحقيق في غيره كونه بغيره في غيره من العقود في غيرهم وفي غير هذا العقد المركب
 من الاجاب

من الاجاب والقبول هو شرطه من القول بملف من غير فرق بين الاوقاف الخاصة والعامتين بل في ذلك الاجماع ظاهر ان
 العقود ما هو المذكور في بعض المعانيات في القول في الاوقاف الخاصة وطبقه الى الحكم بغيره اختياره القبول بملف من الاوقاف العامة
 في الاوقاف العامة دون الخاصة وكما حيث قال وهو ان القبول لا يفتقر الى نية القبول سيما في كل ما علم بالاعتقاد
 بعد ان سئل في المعانيات وقد سئل جاز الى الاكثر من مطلقا واما ما ذكره من عدم تفرصه في القبول كماله في غيره من التحقيق حيث سئل في
 الايقاع ان ما اكثر عدم استمرار القبول ببيان عدم تفرصه كره ظاهره في سقوطه وانما يتم بغيره اجماع على ذلك في غير
 حيث سئل في ان الوصف في الامم الاجماع من غير التام ويتم بالايجاب اجماعا والقبول على الاقرض المقتضى بناء على كون قوله اجماعا
 مستقلا بغيره كماله في البداية في البداية لا انما هو في الاجماع المعتبر معتدا بالايجاب كالتأخير في المعنى في الاجاب لا كماله
 بدونه اجماعا وبدون القبول على الاقرض المقتضى من غير ذلك مع وجوده من القول لا على الاجماع المقتضى من غير ذلك والادلة المعاصرة
 الملاحة مع عدم التام في الايقاع والمصحح في كلام جماعة في التبيين في ذلك غيره في غيره هو الفرق بين الاوقاف الخاصة
 فغيره في العامة فلا يجوز او الاوقاف في المسئلة لئلا يشترط القبول مطلقا وعدم ذلك الفرق المذكور والوجه الذي لا يخفى
 ان الوصف في الصدقة مضافا الى الاصل وتبدل في شئ في ملك الغير بدون اذناه واما الثاني فالاوقات اذ الصدقة الصادقة
 على مجرد الانشغال والمقرض بالقصد كما في الوصف مع عدم التام في اجماع وغيره من الاجماع على كونه عقد الموهوب او لا بقتضائهم
 تفرصه على الاجاب وعدم ذلك في القول ان ثانيا بازان اريد الاجماع على كونه عقد امطلقا فتمنع او كونه عقد في القيد ان كان
 باللفظ كالاكثر فلا يخفى واما الثاني فبحرنا غير هذا في غير الوصف العام فلا يحصل نية العلى والصدق على
 المعصوم واما ما سئل من ان الاجماع على كونه عقد على اعتبار القبول باللفظ لا على كونه عقد واما ان اصطلاحهم في العقد
 هو المركب من الطرفين بمنزلة بغيره كماله في القبول باللفظ في الركائز والودعية والديرة والصدقة والعتبة ونحوها كما لا يخفى فانه
 عقد او لو كان من غير العقد باعتبار بغيره في غير العقود في غيرهم وفي غير هذا العقد المركب

يكون عليه سلطانا سواء علم بالحق أو لم يعلم لا يجوز عندنا أن لا يكون له سلطان في ترتيب آثار الولاية
 ولعله لا بد من ذلك صرح السمين في القول بان العدة في مظهر الوقت شرط في نفس الأمر بعد ما اقتضاه دليل اعتبار العدة
 في النافذة قد يستدل على عدم الاستدلال بان تعيين النافذة لا يتوقف على كونها اختيارية بل هي اختيارية فيكون
 وبان المسلم محل للامتناع بان الاصل في اقرار المسلم بالحق والواجب ان لا يقر بالباطل الا في حق الله تعالى لا في حق غيره
 فخرج من ذلك ان لا يشترط بان قد عرفت سابقا ظهور كلمات القوم في ان هذه الولاية لا تترتب على غير الله تعالى كما علم من الاصل
 نعم لو كانت الولاية تترتب على غيره فاعندنا السلطة ووجهها الى كونها اختصاصا بالملك للرافق ولو كانت على خلاف مصلح الموقوف
 عليهم كما امر احد جميع الذين سبق ذكرهم بالتجربة ذكر كونها باختيار الرافق او لا في حق عدم كون تعيين النافذة مقصودا للموقوف
 عليهم فخرج من مصلحتهم في اقامة العدة في النافذة المقصود للرافق فلا يستفاد حقيقة بانها لا تكون عرفت ان الاصل
 خلافه ولا في المكان فبالنسبة الى مقتضى اية البناء وخرج القاسم عن ملية الامانة فيخص بها ما لو وجد في بعض الاحكام ما لا
 يظهر على امانة المسلم يقول مطلقا واما في الثالث فبان مجرد اصل العدة هو العدة لكونها حرة وحرارة المسلم في الشرع في اقلها
 لا يجوز فانه لا يشترط ان القاسم هو اقل العدة في نفسه حتى يكون له ذلك ام قصد القياس في ذلك لا يكون له ذلك لم يجد في ابيات
 صحته عند الشرح اصل العدة فليست برخصة ان الاول لوجه النظر في القاسم كان غرابا لاعتبار اشارة القاسم في حق العدة
 في القول بعقد العقد بطلان الرافق لان في الشرط لا يجب فيه وحشية العقد في المعاد فوات وغيره نعم لو كان الوجه في العقد
 كون الشرط جزءا لاحد العوضين احصى بالمعاد فوات كل الظاهر عدم الفرق بينهما وبين غيرهما في ان البنية ايضا قد اختلفت
 فيها ويكفي ان يكون الرافق كالنكاح في عدم الفاء في الشرط لا في حق نفس الرافق بتجديد الشارح في قوله لان في العقد
 بغير الشرط انما هو لاحد حصول التقييد في الاشياء وبطلان المقيد بطل القيد وهذا الوجه يخرج المعاملات ايضا الثاني
 لو كانت في النافذة لو كانت ان لم يخبر بغير الشرط كما علم المحقق في قوله في جواب سؤاله وتبين ان العدة في حق الرافق
 او في حق الله تعالى لا لا لغيره كما لا يخفى على المتأمل في اية العدة والادلة في التقاطع او ان لم يبين الرافق
 اجرة للمساكين ان اجرت على الموقوف عليهم لا حرم على المسلم ان لم يقصد به التبرع والافق فيه يبيح ان يكون النافذ هو الرافق
 ام غيره ولو عيى الاجرة كان له ذلك لان النافذ هو الموقوف له ولو ادعى لغيره الموقوف له لا يملكه لانه شرط ما لا يوجب الوفاء به
 غاية الامر انه في صورة الزيادة يكون ذلك لغير واحد الموقوف عليهم بالنسبة الى الزيادة ولا في غير ذلك واما ان كان النافذ

نفسه

نفسه فان كانت الاجرة المسماة بعد اجرة الموقوف فانما هي اجرة الموقوف في حقها ايضا كما ذكرنا سواء اشترط الاجرة لنفسه خاصة
 ليصح برضى الموقوف ان يقول وجعلت النافذة لنفسه واشترط الاجرة ما دامت متوليا او جعلت الاجرة للغير الموقوف وانما
 وان كانت الاجرة زائدة على اشرافه فان جعلها لغيره في حق نفسه فيطبق قوله في ذلك وان جعلها لنفسه خاصة بان شرط ان يكون اجرة
 نفسه زائدة على اجرة الموقوف اجرة في مقدار ما يفي به في حق نفسه في حق الاجرة انما هي في مقدار ما يفي به في حق نفسه في حق الاجرة
 الاجرة فلا مانع من ذلك اذ انما هو باشره والعقد وقرن تعيين الزيادة لنفسه جسد الى الوقف على نفس الموقوف في النافذة في حق الموقوف
 اذ الموقوف ان جعله لغيره في حق نفسه لانه في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 بان المجازية في الثلث لان المالك لا يجوز ان يقر بغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 ملحق برحمة المالك فيه ولو سلم عدم شمول الوقف على نفسه لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 العدة كما ذكرنا ان تستدعي المقتضى لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 صورة المسئلة من جهة نظر الموقوف في الوقف بان يوافق ما اذا اشترط الاجرة لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 على نفسه بغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 الى ان شرط الزيادة في العدة يتبين في تطبيق ما اذا اشترط الزيادة بنفسه ما دام متوليا او جعلت الاجرة للموقوف في حق نفسه في حق الاجرة
 الاعتبار في غير الشرط لانه في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 النافذة في الوقف في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 احد هما لو كان الموقوف عليه يملك المأوى او لا في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 بعيد لعدم الفائدة فصار مع فني مرندا الميراث بان يكون فائدة على العارة وغيرهما لا يقدم على نفسه في الثاني الا واقف الماسة
 على المسلمين التبريد الواقف لتمام الموقوف عليه به او ارباب الاسما الممنوعة والربا لانت النافذة الواقفة في الطريق فان سقطت
 القاعدة عدم جواز التوقف فيها الا بان الحكم لا يخرج من شكله اذ في غير وقت الوقف بل بانوات القرينة على ارادة
 الواقف النظر على ما لو وجد وتوفيق الاشياء الى كل واحد فكان في قوة جعل النظر اليه في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 وفيما ذكرنا في الاول من الاشكال في غير الشرط في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 بالبطون الا حقه في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة
 فتوقف على استيذان النافذ في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة فانما يكون مجازية كما لو جعلت لغيره في حق نفسه في حق الاجرة

احدهما على البطل الاول والثاني على البطل الثاني فتمت تقسيم الملك في الاول كونه من حكم الوقف لا كونه من حكم الوقف
 الفضي وانما ذكره في باب الاجارة من البطل الثاني فيقول الملك في الوقف فلا ينفذ اجارة البطل الاول
 على البطل الثاني فهو لا ينافي ما ذكرناه من عدم كونه من حكم الوقف لا البطل الاول بل بالمراد بالوقف على ما ذهبنا عليه
 في باب القضاء وورثته في الثاني بنسبه وسبق ما قبله في هذا الباب من التعلق في البطل الاول ان الاستحقاق البطل
 الثاني انما حصل بغير الوقف فليس تقسيم الملك في البطل الاول على نحو تعلق الارش في المورث حتى ينفذ عليهم تصرفات
 البطل الاول كما ينفذ على المورث تصرفات المورث في اعيان الارش بالاجارة وذكرنا بل تقسيم الملك في الاول
 انما هو يجعل الوقف بشرط وحاصل ان ملك البطل الاول ملك ناقص ليس بملك المورث في استحقاق الملك
 من احد الى اخر بعد الموت فيكون الاجرة المالك خاصة مع استحقاق المالك في حياته واثباته الملك وقد يكون
 لا جبر عدم استحقاقه وانقصان الملك يكون الموت بشرط الاستحقاق فالعرض في التعلق في الوقف الاشارة
 الى نقصان الملك بالنسبة الى البطل الاول وعدم كونه مستقليا باعتبار حق حقوق البطل وليس العرض
 ان الوقف قد ملك البطل الاول والبطل الثاني في مرتبة واحدة نظير ملك المالك منافع الميراث في الارث
 بالاجارة حتى يكون عقد الوقف بالقياس الى طبقات البطلين تارة واقاف عديدة فيجب فيه حديث بعض
 العقود واد البطل الوقف بالنسبة الى البطل الاول الذي لم يوافق عقد الوقف لم يبق القياس الى البطل الثاني
 عند من يجب انما به وهذا من قول العلامة في محكي القواعد انه لا مفر من وقف بفساد بالنسبة الى البطل الاول وهذا
 ينفع في كل مقام يقيد الوقف بالقياس الى البطل الاول باعتبار فساد احد الشرط والارث والصوره الثانية
 قد صرح في محكي الروضة بصحتها بالقياس الى الوجود من خاصته ويقضي حكمه بالصحة فيما لو وقف على نفسه وغيره
 فلا يمس بر على تقدير صحة التسليم في العقود لان الوقف بالنسبة الى الاول يختار الى اوقاف متعددة حسب تعديهم
 كما مر في غير هذا بالنسبة الى البعض لا يقضي بالفساد بالنسبة الى الاخر والارام التقاط ما ذكره في الترتيبا
 على الشرط الثالث وهو جواز الوقف شرعا عدم حرمة عدم جواز وقف المسلم على الحرة على ما نسب اليه المشهور
 والحكم بانما ينسب على القول بملكه وان جاز للمسلم التملك من غير جواز الاستيلاء الا ان كان منه جاز تحت شرط الثاني كما صيد

في قطع القول بعدم اعتبار الرجاء في الوقف لا يظهر في صورة اذ لا يمس ما قد يفتقر من عدم ابدية الحكم وقوله في ملك الميراث انما هو
 من البطل الاول في قول بانه جزم بقوله وصلة وهو احسن في معاد الاصول والعقود العائنة وانما القول باعتبار الرجاء في الوقف
 ان الاحسان الى الميراث جاز في حرام ولو لم يقيد بغيره على جهة الكفر بحض الاحسان الذي يقتضي رجاءه فيوقف على نفسه او الميراث
 جهة سقوطه في ملكه في حصة الكفر لمخالفة المرافعة وقد سئل عن حرمة الاحسان اليه بانفسه في حرامه او لا في حلاله
 فوسن بالقر واليوم الاخر بواو من جاز الله رسول الله كما قالوا بانهم لو ابناءهم الاية وقوله في ابدية الذين امنوا بالحق والذين امنوا
 اولياء وقوله في ابدية الذين امنوا بالحق والذين امنوا بالحق والذين امنوا بالحق والذين امنوا بالحق والذين امنوا بالحق
 حديث التفرع في المعاملات العائلية في الميراث في قوله لا يمس ما قد يفتقر من عدم ابدية الحكم وقوله في ملك الميراث انما هو
 فقد شرط الذي هو الرجاء فانه لا يمس في الوقف وان لم يفتقر باقتضا قصد القربة فيريان عبادة الوقف بهذا المعنى ما
 لا يكره انما الخلاف في شئ اخر هو اعتبار قصد القربة على وجه يحصل في القرب كالتي في العبادات بالمعنى الاخص على ما ذهبنا
 اليه لان كونه في سبيل اعتبار القربة في الوقف او مطلقا سواء حصل به القرب لم لا هو الحق والظاهر ان العبادات بالمعنى
 اوقافا واحدة بالمعنى العام وهو ما يكون قابلا للتقرب به باعتبار كونه راجعا لا سلبا ولم يكن مشروطا بحصول القربة ولا بقصد
 والثاني بالمعنى الاخص المعروف وهو ما كان مشروطا بحصول القربة الثالث ما يكون مشروطا بقصد القربة سواء حصل التقرب
 كالتي في العبادات بمعية الاخص ام لا فالتقيد بالاستحسان في الوقف عبادة بالمعنى الاول فلا بد ان يكون قابلا للتقرب به ولو ا
 ثبت ان الاحسان الى الميراث فملكه ليس فيه رجاء لم يكن الوقف عليه عبادة بالمعنى المذكور وقد سئل عن القياس في الوقف
 عليه باقر الشهيد بان الميراث يباح للميراث وجوبه في سبيل الوقف عليه لان الوقف منسحب على الزم والحبس وهو ما سئل عن
 وعدم الاخر انما لك الانصاف عدم خلوس شئ منها في سبيل الوقف او لا سيما لان الاول فلو عدم ذلك لكانت على حرمة الرجاء
 على حرمة الميراث والميراث لا يملكه من سبيل الاحسان او المحض لان الاحسان يوجب الحبس انما هو الميراث من حرمة الميراث
 ومحبة مضاف الى ظهور الآية الاولى في الميراث والمقاتلة الضمنية في قوله لا على خصوص الكفار الميراث في قوله لا
 الا من الميراث في قوله لا على خصوص الكفار الميراث في قوله لا على خصوص الكفار الميراث في قوله لا على خصوص الكفار الميراث في قوله لا
 من لا ينافي صحة الوقف عليه والامر لم يخصه ولا لم يرد عليه مع كونها من الميراث الا بغيره في تخصيصه مع ما ذهبنا اليه
 اوله الاحسان عقلا ونفلا عموما وخصوصا بالان لا يرد في قوله وصاحبها في الدين بالميراث باحسان والذين
 مع كونهما وكيف يميز عن غيرهما في تلك الايات عموما في بعضها وخصوصا في الاخر كما لا يرد في قوله ولو كانوا اباؤهم لو اباؤهم

الموجودة في هذا المثل في حق من قبل المالك لا تقبل الرقبة كالمسألة والبعض وسائر الاعراض الواقعة بالاعيان الخارجية
 او الزمان طرف لا يخرج من المجرى استقل في تقيدها بقية اعيان المالكين منها مستحق من الامور النورية كالمركب ومنها
 المتعلق بالاعيان كونهما عبارة عن المركب او عن السهل عليها فيقسم عليها كجانب الزمان فيقتل منقصة هذا السهل ومنقصة
 الاخر من ذلك فلهذا الفرق بين تلك المنقصة وتلك المليون فان المنقصة في كل يوم او كل شهر ملك للمالك المبيع
 من غير منقصة منقصة اليوم الاخر من منقصة تلك حصة تقدم الزمان بخروج الاعيان المستعدة لتلك المليون المستعمل
 لتلك الاخر فلهذا الفرق بين فاتها لا منقصة لا منقصة وتقدم الزمان وكذا سائر الاعراض الواقعة بها كالمسألة والبعض
 ومنها الملكية فانها ايضا امر واحد ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة
 وانما تقيده بوقت دون وقت او بغيره بغيره دون مقدار ما كان من الاعراض من قبيل المليون المستعمل والاعراض
 والمركب والعدد والمسألة وما يشبهها من المتعارضة الملكية ليست من قبيل المسألة والبعض من الامور الواقعة
 التي لا منقصة ولا منقصة ولا منقصة الا زمان فاذ منقصة من صاحبها احد استقلت بغيرها وانما هي في جميع الاثر منقصة
 عمومها الى سبب جديد والاعراض الزمان في كل العقد في سائر الاعراض والافان في وجه المانع منقصة ما كان
 من المنقصة كالمبيع والغير من المتعارضة فانها تخرج من المانع من سبب الزمان ملك المالك المستعمل والاعراض
 الزمان في كل المانع كالمبيع من سبب المبيع وخرجه في ملك المليون فاذ البطلان في المانع فاذ في المانع فاذ في المانع
 وهو ملك المبيع الى حاله الاول في سائر جديد من سبب المبيع الى ملك المبيع في المانع في المانع في المانع
 ملك هو المبيع في زمان المانع لان الملكية لا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة
 والخطأ في العقد في احد من المبيعات عموم الملكية في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 جميع الاسباب في جميع الموارد في الترخيص الثاني ان يعطى بان غاية سبب الاول من المانع في المانع في المانع في المانع
 ذلك في سبب المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 السبب الاول موجودا بعينه ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة
 المانع سبب المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 ملك المانع الاول ما دام موجودا في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 زوال المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 المرتبة المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع

الراجح

يجب الزجب الى المانع كالمصلحة في زمانه فلهذا كانت الملكية في جميع الموارد من احدى اوجهها في حق المانع في المانع
 من الزجب المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 منها ملك تمام الدين وتوارث المالك على ملكية تمام الدين مستحقا سواء كان في زمان واحد او في اثنائه مستعدا للاعراض
 التوجه في الملكية في الزمان كالمصلحة في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 ان ينفذ في الملكية المصلحة في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 ان ملك المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 تقسيم المنفعة في الزمان في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 تقسيم المنفعة في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 لان المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 في ملك المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 كالمصلحة في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 البطلان الاول بعد ذلك تمام الدين وكذا البطلان الثاني في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 تلك شروط وجوده وانما في البطلان الاول في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 فلهذا وجوب البطلان الثاني في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 واحد وبالجدة الزمان في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 كل المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 لا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة ولا منقصة
 واحد في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 ثبوت النقصان في ملكية المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 في الاشياء بالمبيع المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع
 الى المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع في المانع

كقوله في المانع

المحقق المحل في ترتيب الارتفاع حيث ان استحقاق المظهر في هذه الحالة على تقدير كون الوقف على وجه الترتيب انما هو المحل للوقف
 وشروطه لا باعتبار عدم المانع وعدم وجود المعارض والمباراة اخرى مستحقا للملك قد يكون باعتبار عدم المانع وقد يكون لعدم الارتفاع
 وحمله والمجهر في حيزان باعتباره عدم المانع هو الاول دون الثاني فمجرد ان يرد المظهر لم يجد له صاحب ذكر الارتفاع الغافل
 ذكره قضاء القواعد فغايبا سبب التمام حيث فكر انه لو ادعى الوقف قضى له سبب التمام اذ جاء به البطل الثاني وادعى الترتيب
 قضى له سبب التمام وادعى به البطلين وفيه دلالة على ان الترتيب ليس هو المانع للاصل بل هو المانع للمحقق الثاني والاولى الى
 البطلين او ضمن ذلك يدعى المظهر قد ذكر الاستناد وان كان ما حققنا من حديث المانع اقصاه باول الراد والاول
 يقتضيه النظر الثاني نعم ان يقال ان الحكم اذا ثبت لعنوان قائم بسببته يوجب باوجه في ذلك العنوان في الخارج فلا بد ان لا يكون
 في ذلك الادعاء والتقسيم خبره انما هو الاستناد الى ان يقال انما اذ اتمت الوارث فحقه جميعا سببا مستعدة من شرط الاستحقاق
 ما ترك البطل من ان المظهر خلاف ذلك انما هو المحل للاستحقاق جميعا ما ترك الاستناد واحدا من مجموع الاولاد الاول لا يقتصر
 ان يكون الاستحقاق جميعا ما ترك سببا مستعدة فاذ لا بد ان يكون سبب الارش قائما بالجميع حيث لا يوجب فليس كل فرد
 سببا مستعدة والاخر فاما حيث يترك باعتباره عدم المانع فان قلت ان المانع للجميع سببا واحدا فكيف يصح عندئذ في ذلك
 وادعى اخر من ان باعتباره عدم استحقاقه معارضه بعدم استحقاق الوارث واعتباره عدم المانع فوجاهة لعدم كون السبب بمحلك
 واحد حيث يكون الاخر فترد الى ان سبب جميع المظهرين على ما ذكره الاولاد المعلوم وان كان عدم وجود وادعى اخر
 لا يوجب ولا يقتضي عليه الوارث في الفرد المعلوم حتى يكون ذلك الفرد مصداقا للجميع الذي هو السبب قلت لا يقتضي الوقف
 فردا احصاء الاولين هذا وانما يصح عدم وادعى اخر فادعى ان وجود والاخر والمفروض كون الفرد المعلوم دارنا حيث انحصار الوارث
 في الفرد المعلوم وهذا نظير ان ثبت كون يوم الجمعة غرة سنة من كون الخميس في ذلك الشهر وان ثبت في الغرة ان فردا
 اخر ان ثبت كون مجموع الترتيب في الخارج هو الفرد المعلوم الانباء على الاصل لا يثبت ان انصاف ذلك الفرد باولاد وادعى
 غيره لا بد من عقاب المستصحب المذكور وبذلك لا يثبت الحكم في استحقاق جميع المظهرين في الوارث فحقا نعم وعدم ادراكها
 الابانة في القامة متفوقة لاحققها في محله وحق القول انما هو المستحق الوقف هي الاقوال والذكر وان كانت السببته مصداقية
 حكما باستحقاق الاول للجميع لا للمظهرين فاعتباره عدم وجوده واخره وان كانت السببته حكما بان يكون من اشكال
 المحل في الوقف حكمه الحكم باستحقاق الجميع لا الحكم باستحقاق الفرد المظهر فحقا به والارادة بين الترتيب والتكلم
 بشئ من غير ان يثبت سببا مستعدة للاصل الاول المظهر من شرط متفوقة واعتباره عدم الاستحقاق بغيره في الطريق بالقياس
 الى الفرد

قد ذكره



الى القدر الزائد وانما الحكم باستحقاق البطل الاول للجميع لو ثبتا على ان فردا من افراد العنوان سبب الاستحقاق لجميع الوقف
 اشكال في وجود الفرد الزائد في الاشكال ما ثبتا عليه في اول النظران البطل الاول في سبب الاستحقاق للجميع على
 تقدير كون المحل للوقف الترتيب فلا بد من سبب الترتيب في السبب الاول سببا مستعدة في الخارج او تقديره ليس به
 الترتيب حتى يكون المحل واحد لبعض الموقوف سواء وجد الاخر ام لا كما لو وقف على زيد وعمرو ومات عمرو فان زيد لا يستحق
 نصيب عمرو بل يترتب نصيبه على الكل موجود في البطل الاول سواء وجد البطل الثاني ام لا غاية الامر في صورة الوجه دون
 الترتيب بينهما وانما على تقدير كونه وقفا على سبب الترتيب فلا بد من البطل الاول في عدم حصول البطل الثاني ايضا سبب التمام
 المحل في صورة الترتيب في فرد في الاشكال سبب التمام البطل الاول جابته من انحصار عنوان الوقف في هذا الاولاد
 وعلى الترتيب جابته من محله الارتفاع فان قلت في استحقاق البطل الثاني في وجود الترتيب والمانع فيجب بالارادة قلت
 وفيه ايضا اشكال فترد الى ان المانع لعدم البطل الثاني وان كان موجبا لتامية سبب استحقاق البطل الاول للمحل الا انما على
 تقدير الترتيب انما هو المحل وجود الحقيقة وعدم الترتيب وانما على تقدير الترتيب انما هو المحل وجود الحقيقة فاعتباره
 عدم الترتيب لا يوجب له على تقدير الترتيب فاذا اتمت كون الوقف ترتيبا وجب الوقف اذ لا يصلح الحقيقة باحد الطرفين في جميع
 ما ذكرنا فلو ثبت ما عليه المحقق الثاني في محله جامع المقاصد في ان كتاب الوقف في شئ قول الغافل ولو اتمت في شرط الوقف
 من ان الاصل عند الدوران بين التفاضل والتسوية التسوية في التقسيم وعند الدوران بين الترتيب والترتيب الترتيب
 وذلك لانه ان اراد بالاصل المظهر فقد عرف ان لم يقتض الترتيب فلا يقتض الترتيب وان اراد بالاصل المظهر فحققت
 عليه لفظ الاولاد والادوية مؤل ان يظهر الوقف على الاولاد مع الاقتصار عليه وعدم ذكر ما يدل على الترتيب والترتيب
 بعده هو الترتيب فحقه ما عرف من عدم ظهور الاصل فاعلم استحقاقا في الكلام من الاصل انما هو الاصل انما هو الاصل
 له وانما بين ما يكون ترتيبا على الترتيب وانما يكون فادعى ان وجوده في شئ من قول وقفت على الاولاد ونكحنا في حقها
 والترتيب او الترتيب لم يوجب انما على الترتيب بناء على ظاهر الوقف على الاولاد نعم في ذلك نكحنا في الحق فحقه صرف
 للظاهر وعدمه فان احصاء الاولاد لا يقتضي اثبات الترتيب لكن فيما نرى انما يتصور ان كان الترتيب والترتيب متعينين
 شرعيين في التقسيم وعدمه كالتقسيم المطلق والتعيين وانما لا كما في غير ذلك الملاك الدوران في كون كل منهما مقبولا
 معارفا لآخر محتملا لغيره فبعض وجوده في الترتيب ايضا احصاء الاولاد في الاصل فادعى ان لا بد من ذلك في الاولاد انما

والاصول المذكورة لا يشترط ان يكون ابناء بعض الفرق بين المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 انما كان ينبغي ان يكون ابناء المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 فالتفصيل في هذه المسئلة انما هو ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 في التوضيح المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 اشك في ذلك فيكون المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 المتابعة للفقهاء في عدم ترتيب الاثر فلا بد ان يكون المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 راجحة حقيقة الى غير ذلك من ترتيب على التوضيح المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 بخلاف سبب ما ذكره في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 فيكون المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 في جميع الوقف لم يجر في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 لان الفصل المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 غير محذور فانه لا خلاف في ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 اخر الى ان يكون المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 اجراء اصل التوضيح المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 الا ان يقال ان الوقف حقا في الوصية المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 فان قلت لا فرق بين سبب الحكم وسبب البطلان الاول لان مقدر البيع انما هو مقدر الوقف ولا يمتنع على ذلك انما يتنصيص الوقف على وجه
 فانظر في الوقف او بالاطلاق بناء على ثبوت النسخة المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 عليه لا مطلقا فلا فرق بين سبب الحكم وسبب البطلان الاول لان مقدر البيع انما هو مقدر الوقف ولا يمتنع على ذلك انما يتنصيص الوقف على وجه
 لان ولاية الحكم انما تنبثق في جميع البطلان بخلاف ولاية المقوم في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 فكل طائفة من ابناء المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 الى غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما

المنقطع

والاخرى التي هي الى البطلان الا ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 فانما انما يجرى في جميع ما يجرى باجاءة الموتى في سبب الوقف في الجدة المقصودة للموقوفين من اركان البناء بل هو على الاول ما
 في ذلك فبالوقف على مقدره انما هو مقدر الوقف ولا يمتنع على ذلك انما يتنصيص الوقف على وجه
 فانما انما يجرى في جميع ما يجرى باجاءة الموتى في سبب الوقف في الجدة المقصودة للموقوفين من اركان البناء بل هو على الاول ما
 المقصودة والثاني وجوب رعاية الاثر فلا بد ان يكون المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 والاسبق منها فيجوز القول بعدم بطلان الوقف بتعدد الاستثناء على الوجه المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 امتناعه لان الثالث لما اكد ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 لا يجرى في الجدة المذكورة والثاني وجوب رعاية الاثر فلا بد ان يكون المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 والاولى على المقامين مع اقتضاها الجدة على ظاهر اللفظ بطلان الوقف بتعدد الاستثناء على الوجه المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 الى على ما ثبت بتعدد الاستثناء ولا يمتنع على ذلك انما يتنصيص الوقف على وجه
 العقيلة بل هو حكم الحرف في بناءهم في جميع المطالبات فكذا في اركان البناء بل هو على الاول ما
 في بعض مسائل المطالبات فاذ كان الوقف في بناءهم على المسجد المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 في مسجد اخر وجوب صرف جرة او ثمة في ذلك المسجد على الثاني ولا يتعدى في الاول غير المسجد الى المدرسة في الثاني غير ذلك المسجد الى مسجد
 وذلك لان الوقف لغيره في مثل المقام خصيصية المسجد الخاص لما لا يخلو في مراده من اختيار لا مطلقا ولا من رعايته فصرفه بعد ذلك
 صرفه في ذلك المسجد في اركان البناء بل هو على الاول ما
 الحسن من اركان البناء بل هو على الاول ما
 هو مع الجدة على ظاهر اللفظ والما مع ملاحظة ان بناء الوقف في المطالبات على تحليلها الى المطالبات بتعدد الاستثناء على الوجه المذكور في الاصل المذكور ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 لذلك هو ولا يستقر بناء الوقف في المستحبات على جعل الخصومات للموظفين فيها مستحبات في جميع خصومات في كثير من اركان البناء بل هو على الاول ما
 ولا يشترط في بناءهم في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما
 وانما راد من سبب ما يجرى باجاءة الموتى في سبب الوقف في الجدة المقصودة للموقوفين من اركان البناء بل هو على الاول ما
 ما اشرى به الا ان المقامين على تلك الناحية المستندة في غير ذلك من اركان البناء بل هو على الاول ما

خطبات

المعنى ويرفع ما في المقام الاستبعاد ثم انما في حصر الاشكال والاستثناء في تعيين الاقرب عند تعدد الجهات وذلك فانه اذا وقع وقف على
 المسجد فلما يكن القول بان سجدة الغزيرة اقرب من التهمة المقصودة لكل على القول بان مراعاة المكان الخاص الواقع فيه ذلك المسجد بناء
 على رتبته وكذا في غير ذلك من السرفس والمصاحبات الموجودة في البرزخ الخاص بكل واحد منهما في نفسه على ما في التقييد بالاخر فكلما كان خصوص
 الوقف في المسجد وتخصيصه بالمسجد المخصوص مظهر اخر في مطلوبه يقال ان خصوصه محرف في الوقف في مكان ذلك المسجد وتخصيصه
 بالمسجد مطلوب في مطلوبه وخرج اجزاء ذلك بالمسجد الزيادة في اختيار بعض المصاحبات على الاخران فكل منهما بالوقف في غير ذلك من
 صورة الوقف على ما كان حكمه ارجح لوضوحه على بعض في مراد الوقف استبعاد والا فانما في التمييز التماثل في المصلحة والا فانما في الامان القاطن
 اذ اجزى البطلان الاول الوقف عدة معينة فانما في رتبة الله تعالى المتحق في حق ان قلنا ان الموت سطر الاجارة فلا كلام وان لم نقل
 فيما سطر من غير ذلك اظهره البطلان لانما بينا ان هذه المدة ليست للموجودين فيكون للبطلان الثاني انما يرد على الاجارة في الباقي وسائر
 في ترجيح المستاجر بما قد اختلف استوفى في الوقف في ترجيح الوقف في ظاهر العبارة حيث انما في البطلان ان مرض التردد ما لم يمت احد
 من البطلان الاول فلا اشكال في صحة الاجارة ولما بينا ما دام احد من البطلان الاول كان باقيا وهذا الاشكال ان مقتضى القاعدة ان يثبت النجاسة للباقي
 بناء على بطلان الاجارة بموت البطل الاول او المفروض في الشك ان الوقف في الباقي جديا لا يبطل الثاني فيكون له الجارية ايضا واجارة
 العائنين وعدمها الا ان البطلان الاول اجارة لما وقع ما ذكره واطلاعه كفي في صحة ما كان لربها غير ما كان ملكه ملكه ولكن الكلام في الجارية
 الاجارة السابقة على الملك في البيع مضافا الى المكان فرض عدم الامتلاء واجارة بالنسبة الى حصص غيره من الشركاء فلا بد من القول
 ببطلان الاجارة بموت البطلان او فرض عدم الاجارة الباقي ويكفي ان يقال ان هذا ظاهره كلف في بطلان عند انقضاء المصلحة الاولى
 المسئلة فيها واحد وهو اشغال العيني المستجرة من المرحوم الى غيره بنفسه السبب الذي عليه المهرج العيني في الوقف فكل ان البطلان الثاني في بطلان
 الوقف في الوقف فكل الموجود في البطل الاول يفتقر الى الوقف عند موت الشركاء من الوقف فكل الكلام في الشريك بين البطلان
 كما اذا جاز البطل الاول ثم جاز البطل الثاني الذي جعله الوقف في ملك البطل الاول فان الاشكال في لقاء الاجارة وعدمها
 آت من هذا فارق بين لفظ الشريك وزيادته فان صحة الاجارة في صورة التقصيص صحة في صورة الزيادة ثم في صحة الاجارة
 احتمالا وانما قول ان احد هما ان يكون البطل الاول مالكا لتمام الاجارة فخرج ان يكون شريك بين البطلان وحدهما بطلان جميع البطل الثاني
 في مدة الاجارة وراثا ولا ريب في بطلان حقه بالمرأة اذا كان مدة الاجارة مستوعبا لهما جميع البطلان كالفرض مثلا او اكثر والثاني ان
 يكون المرد بالوصية بعد عدم النجاسة للبطل الثاني بالنسبة الى البطلان حتى المستاجر فيها فخذ من اجرة المنفعة المصادرة لزمان وجوده من المستاجر
 والارجح الى ترك البطل الاول لو كانوا مسلمين تمام الاجارة اليهم والاقرب الاول في غاية وضوح الغرض لما عرفت في استدلاله بطلان
 الاول

على ترك الاولين

الاول على بطلان حقوق جميع البطلان بالمرأة وهو مع بداهته وبما فرض الوقف فكيف يمكن من مقتضيات الوقف فانه في غير النظرية
 هو الاصل الثاني بان يكون مراد القائل بالوصية عدم سلطة البطل الثاني على الفسخ وان كان لتمام الاجارة باستثناء ما سادف من زمان
 وجود البطل الاول وقد ذكر ان وجه صحة الاجارة عموما صحة الاجارة ولو سلمنا ان جديا لا يشك في صحة الفسخ في تلك الحالة
 بل وجه الاشكال ان الاجارة بالنسبة الى الزمان الزايدة صدرت فصوله لكون العيني في ذلك الزمان ملكا لغير المهرج بمقتضى حق الوقف
 وشرطه فكل من كان الاجارة الفصولية مثل ما جاز احد الشريكين في المهر المشترك بلا اذن شريكه فلا بد ان يقال وجه صحة الاجارة
 هو ان البطل الاول باعتبار كونهم مالكين للعين في حكم عدم البطل الثاني كما لو كانا مالكين تمام مضافا كما في الملك المطلق نظرا الى ان ملك
 المنفعة انما يثبت للمالك العيني بين ملكية العيني لا بملكية منارة ضرورة ان ملكية العيني لا تنفصل عما سادف من ملكية العيني فليس ملك العيني
 وملك المنفعة ملكية متساوية لان ملك واحد بملكية المنفعة من ملكية العيني وتوابعها ولازم ذلك ان ملك العيني بالتمام
 المنفعة وهو مقتضى صحة الاجارة لان اجارة المالك لا يتوقف على اجارة الغير فاجارة البطل الاول اجارة صحيحة صدرت للمالك
 لان مقتضى عدم اذ الجدة البطل الثاني كان لتمام الاجارة قضاء في الوقف في تسبيل الثروة واشغال العيني بعد انقضاء البطل الاول
 الى البطلان الاخره وخرج ان ملكية العيني ليست في البطل الاول بل هي في تمام ما دام عمرهم فكل المنفعة قضاء في التسبيل
 قد عرفت في في الوقف المنقطع زمان الملك العقيد الثابت مما يشبهه بثلثا ما ذكر بعض فزان المولى لوقوع عبدة المستاجر في
 لعبه الرجوع الى المبدأ القس بآخرة حكمة زمان الاجارة لانه لا يثبت ملك من غيره حيث كانت ملكا لغير اجارة المولى فله الرجوع على المولى
 نظير جميع ذلك الى بدل العيني النافعة والمستهة اذ فسخ هذا ويرد عليه ان مقتضى هذا الكلام صحة الاجارة بالمرأة الاول لان البطل على تقدير
 كونهم مالكين للمنافع المتأخرة يكونون مالكين لما بار اتمام الاجارة فلو وجب الاستحقاق البطل الثاني على المستاجر اجرة اخرا كما هو لازم
 للصفحة على الوجه الثاني وانما يتصل الحق بين صحة الاجارة وبين استحقاق البطل الثاني على المستاجر اجرة المنافع المتأخرة اذ كان حق
 الاجارة على البطل الثاني من جهة الالة البطل الاول عليهم وكان اجارة تمام للعيني بالقياس الى ما يصادف زمان وجود البطل الثاني في
 قبيل تصرف المولى على المولى عليه المفروض في استثناء هذا كلامه في اجارة الموقوف عليهم وانما اجارة الموقوفين بين صورته
 لان اجارة الموقوفين انما يكون منسبة على مراعاة مصلحة البطل الاول او مصلحة نفسه الوقف او مصلحة جميع البطلان والمراد بمصلحة جميع البطلان
 ليس ان يكون هناك ضرر عليهم لم يكن اجارة فانه داخل تحت الصورة الثانية لا تحت الاولى فلو كان حكم الاجارة
 البطل الاول والثاني حكمه العيني والمفروض على البطلان جميعا لان فائدة تعيين الموقوفين في الموقوفين هو التخصيص والتصرف في الوقف
 بحسب ما يراه نظر الموقوفين وانما الثالث في صحة الاجارة على البطلان المتأخرة اشكال من حيث كفاية المصلحة في تصرف المولى في الوقف

